مجلة جامعة الزيتونة الدولية للنشر العلمي
Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing
Issue N.29-Vol.2 / ISSN:2958-8537

العدد التاسع والعشرون (29)، المجلد الثاني
تاريخ 30 – 12 – 2024
(ص265 لـ ص284)

تأثير الفراغ الاستراتيجي في تنافس الهيمنة المتعددة في الشرق الأوسط

The Impact of Strategic Vacuum on the Competition of Multiple Hegemonies in the Middle East

الدكتور عبد القادر نعناع
Dr.Abd-Alkadeer Naanaa
باحث سوري، دكتوراة في الدراسات السياسية، متخصص في العلاقات الدولية، عميد كلية العلوم السياسية بجامعة الزيتونة الدولية
aqnanaa@hotmail.com
https://ORCID.org/0009-0009-2084-5688

المُلخّص

يدرس البحث تأثيرات الفراغ الاستراتيجي القائم في الشرق الأوسط، والناتِج عن فشل مجموعة من دول الإقليم، من خلال الاقتراب البِنيوي الوظيفي، وبافتراض أنّ البِنية الشرق الأوسطية تمثل نمطاً إقليمياً متمايزاً، وفوضوياً ومعقّداً، تتنافس فيه مجموعة من القوى الإقليمية والدولية (تعدّد القوى)، للوصول إلى مجموعة مصالح داخل الإقليم، أو لتوسيع مشاريع النفوذ والهيمنة والمهابة، أو لقمع التهديدات النابعة عن الفشل/المنافسة وحصرها داخل الإقليم (تعدّد أوجه التنافس). وتشتغل جميع القوى المتنافسة (الدول والفاعلين دون الدول)، داخل فراغٍ استراتيجيٍ متعدِّد الأوجه (تعدّد الفراغ). ويعزّز هذا التنافس (متعدّد الأوجه) حالة عدم اليقين، ويؤدّي إلى زيادة التوتّرات في المنطقة، ما يفاقم التحدّيات الأمنية، ويرفع من حدّة التنافس بين مشاريع متضادّة في ذات البِنية الإقليمية، رغم عدم التناسق بين مستوى العسكرة ومستوى العمليات الحربية بين القوى المتنافسة (بين القوة واستخدام القوة)، التي تعتمد مُتغيراً إضافياً ومتمايزاً عن ميزان القوى، مُتمثّلاً في متغيّر الجرأة أو الرغبة في التنافس داخل الإقليم، وهو ما يشير إلى مزيد من تعقيد النزاعات المسلّحة في الشرق الأوسط في المدى المنظور.

الكلمات المفتاحية: الشرق الأوسط، الهيمنة، الفراغ، الفراغ الاستراتيجي، الفوضى، إيران، الولايات المتحدة، روسيا، تركيا، النظام الدولي، التنافس، البنائية، الواقعية، الدولة الفاشلة، الإقليمية.

Abstract

This study examines the effects of the strategic vacuum in the Middle East, resulting from the failure of a number of states in the region, through a structural-functional approach. It assumes that the Middle Eastern structure represents a distinct, chaotic, and complex regional pattern in which a range of regional and international powers (multi-polarity) compete to achieve various interests within the region, expand influence, hegemony, and prestige, or suppress threats arising from failure/competition and contain them within the region (multiple dimensions of competition). All competing powers (states and non-state actors) operate within a multifaceted strategic vacuum (multiplicity of vacuums). This multifaceted competition reinforces uncertainty, increases tensions in the region, exacerbates security challenges, and heightens the rivalry between opposing projects within the same regional structure. Despite the lack of synchronization between the level of militarization and the level of military operations among the competing powers (between power and the use of power), an additional and distinct variable from the balance of power comes into play, which is the audacity or the willingness to compete within the region. This indicates the increasing complexity of armed conflicts in the Middle East in the short-term.

المقدِّمة

تُشكِّل الدراسات الإقليمية عاملاً إضافياً في فهم الخصوصية التي تتمتّع بها الأقاليم بالتميّز عن النظام الدولي، ما دفع إلى ظهور نظريات "الإقليمية Regionalism"، التي تُخصِّص جهداً كبيراً لتبيان حجم التداخل الإقليمي-الدولي في فهم آليات العمل داخل الأقاليم. ولعلّ الشرق الأوسط أحد أهم هذه الأقاليم التي تحتاج إلى مثل هذا التمييز، لما يتخصّص به من تعقيد حادّ في العلاقات بين القوى الإقليمية من جهة، وبينها وبين القوى الدولية المستغِلة في الإقليم من جهةٍ ثانية، وبينها وبين الفاعل دون الدولة الذي يتشارك معها التنافس في ذات الحدود الجغرافية.

كما يتميّز الشرق الأوسط، بأنّ تنافس القوى الإقليمية والدولية فيه، لا يتناسب مع ميزان القوى الدولي أو الإقليمي، بقدر ما تتداخل عوامل أخرى –مثل الجرأة/الرغبة–في الدفع بمشرع النفوذ والهيمنة وتحدّي المنافسين، ما أعاق خلق استقرار في الهيمنة لأي من القوى المشتغلة في الإقليم (ربما باستثناء استقرار قصير للولايات المتحدة). وتستفيد جميع قوى الهيمنة المتنافسة في الإقليم، من ظروف الإقليم الموضوعية، لتعزيز نفوذها وتوسيع هيمنتها، ونقصد بذلك تداعيات فشل وانهيار مجموعة من دول الإقليم، تاركة وراءها عدّة أشكالٍ من الفراغ المتشعّب

والممتدّ إلى مصالح أو تهديدات تستدعي تدخل الدول التي تمتلك جرأة العمل العسكري، أو الرغبة في الوصول إلى النفوذ والهيمنة.

ونحاول في هذا البحث استكمال بحثنا السابق " تنافس الهيمنة المتعددة: جدل نظري في تفسير نزاعات الشرق الأوسط"، من خلال دراسة تشكُّل الفراغ في الشرق الأوسط وتشعّبه، وتأثير هذا الفراغ في عمليات التنافس الإقليمية، بناء على اعتبار الشرق الأوسط هيكلاً إقليمياً متمايزاً.

الإشكال البحثي وأهميته:

تتعقّد دراسة إقليم الشرق الأوسط، نتيجة تداخل قوى النفوذ الإقليمي والدولي، وغياب الفاعلية العربية، وتوسّع دوائر الفشل والفوضى في الإقليم، ووجود مشاريع متضادّة/متنافسة تدفع بالإقليم إلى مزيدٍ من العسكرة، دون أن تعكس العمليات الحربية في الإقليم ميزان تلك العسكرة بشكل كلي، ما يجعل جزءاً من تلك العسكرة لا يتعدّى أن يكون عمليات تحصين دفاعية ردعيّة، فيما أخرى عمليات هجومية توسّعية. والإشكال هنا أنّ ذلك لا يتوافق مع شكل الأحادية القطبية الذي كان سائداً في العقود الثلاثة الماضية، بل يشتغل بالانفصال عنه أحياناً، وبالتكامل معه أحياناً أخرى، وفي كلتا الحالتين بالاستفادة من الفراغ الحاصل، أو عبر خلق فراغ تنافسي، ما يزيد تعقيد تحليل العلاقات التنافسية في الإقليم. وبالتالي، سنبحث دور البِنية الإقليمية من خلال "مفهوم الفراغ الاستراتيجي".

وعليه، يكون السؤال المركزي للبحث:

كيف يمكن للفراغ الاستراتيجي أن يؤثّر في تنافس الهيمنة المتعدّدة في الشرق الأوسط؟

ويشمل هذا البحث المحاور التالية:

1. المقدّمة.
2. الإشكال البحثي.
3. اقتراب البحث.
4. في مفهوم الفراغ الاستراتيجي Strategic Vacuum.
5. في مفهوم تنافس الهيمنة المتعدّدة Competition of Multiple Hegemonies.
6. دور الهيكل/البنية "الإقليمية Regionalism" في تحليل التنافس الشرق الأوسطي.
7. تنافس متعدّد الأوجه Multifaceted Competition: ملء الفراغ وقيادة الفراغ (خاتمة).

3. اقتراب البحث:

نستخدم في هذا البحث الاقتراب البِنيوي-الوظيفي Structural-Functional Approach، حيث سنعتبر البنية الشرق الأوسطية The Middle Eastern Structure هي النمط المحدّد لسلوك الدول، وهي بِنية فوضويّة Chaotic Structure، وبنية تنافس هيمنة متعدّدة، تفرض على الفاعلين (الوحدات المكوّنة لهذه

البنية) أن يبقوا في حالة تنافس فيما بينهم. لكن حدود البنية ليست جغرافية فحسب، بقدر ما هي وظيفية مرتبطة بالقوى المتنافسة داخل هذه الجغرافيا (الشرق الأوسط)، أي إنّ وحدات البنية هم جميع القوى المتنافسة داخل الشرق الأوسط (وليس فقط الدول الشرق الأوسطية المتنافسة).

وتفرض هذه البنية على وحداتها المكوّنة لها، عملية تنافس مستمرّة، لأداء الوظيفة الأساس، وهي حماية مصالح الدولة وبقاؤها في بيئة فوضوية، أي البقاء على قيد الحياة Survival. وربما هذا يختلف عن طبيعة المنهج في العلوم الإدارية حيث يكون للبنية وظائف مختلفة، وتبرز حاجة لاستخدام هياكل/بنى متعدّدة لتلبية الوظائف المتعدّدة، إلّا أنّه في التحليل السياسي، تصبح الوظيفة الأهم للوحدات وللبِنية هي الحفاظ على مصالح وأمن وبقاء الدولة.

ويتداخل هذا الهيكل/البِنية ويتكامل مع الهيكل/البِنية الدولية، أو النظام الدولي International Order، في أداء ذات الوظيفة، سواءً على المستوى الإقليمي الشرق الأوسطي، أو على المستوى الدولي. وهذا ما يحيلنا إلى الواقعية الهيكلية Structural Realism لكينيث والتز Kenneth Waltz، التي تنصّ على أن سلوك الدول الحربي يشكّل أساساً من قبل الهيكل الدولي (الفوضى anarchy) حيث لا سلطة عليا تضبط النظام الدولي، كما في النظام الداخلي للدول (الهرمي hierarchy). ما يُوجِب على كل دولةٍ الاعتماد على قدراتها في حماية ذاتها وأمنها.

ويشير والتز إلى أنّ الهيكل هو العنصر الذي يشمل النظام بأسره، ويجعل من الممكن التفكير في النظام ككل". **فأولاً**: لا يتكون الهيكل من الوحدات أو من عنصر التفاعل بين الوحدات، بل هو كائن مستقلّ موجود. وأيّ نظرية نظامية في العلاقات الدولية يجب ألا تختلط بتضمين سلوك كل دولة داخل الهيكل، بل يجب أن تركّز فقط على خصائص النظام. **وثانياً**، بعد أن يتمّ تجريد الهيكل من خصائص مستوى الوحدات، يقترح التفوّق الهيكلي على العمليات: "قد يستمر الهيكل بينما تتغير الشخصية والسلوك والتفاعل بشكل كبير (Waltz، 1979، الصفحات 79-80). وعليه فإن الفوضى باعتبارها هيكلاً دولياً ستستمرّ عبر العمليات التاريخية. **وثالثًا**، يستدعي التفوّق الهيكلي على الوحدات تقييد العمل وتشكيل سلوك الدول بغضّ النظر عن اختلافاتها الداخلية. (Waltz، 1979، الصفحات 88-97)

وعلى الرغم من أنّ والتز يتبنّى وجهة النظر النظامية التي يهيمن فيها الهيكل على الوحدات، إلّا أنّه في تعريفه للهيكل الفوضوي يتبنّى الهيكلية البسيطة عن طريق تقليص الهيكل إلى شروط بسيطة. ويجرّد الهيكل من خصائص الوحدات (النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الداخلي، القيادة، إلخ) والعلاقات بين الوحدات. ما يتبقّى هو العمل المحدود للوحدات، وهو كيف يتمّ ترتيب أو تموضع الوحدات بالنسبة إلى بعضها البعض. ويتمّ اتخاذ هذه الخطوة نتيجة طبيعة الهيكل المجرّد التي لا يمكن رؤيتها: "نظراً لأنّ الهيكل هو تجريد، فإنّه لا يمكن تعريفه من

خلال خصـــائص مادية للنظام. بل يجب تعريفه من خلال ترتيب أجزاء النظام ومبدأ هذا الترتيب" (Waltz، 1979، صفحة 80). ويبني والتز بعد ذلك ثلاثة تعريفات للتركيبات السياسية: (1) مبدأ التنظيم: كيف تقف الوحدات داخل النظام بالنسبة لبعضها البعض، (2) التمايز بين الوحدات وتحديد وظائفها، و(3) توزيع القدرات عبر الوحدات. (Waltz، 1979، الصفحات 88-99)

وبناء على هيكلية والتز، سنعتبر الشرق الأوسط، هيكلاً واحداً يتّسم بالفوضى. تنتظم فيه **أولاً** مجموعة من القوى الإقليمية (إيران والسعودية وتركيا وإسرائيل) إلى جانب قوى خارجية (الولايات المتحدة وروسيا) في تنافسٍ متعدّد الأوجه، للحفاظ على مصالحها ومشروعها وأمنها، بالتفاعل مع النظام الدولي، وليس خضوعاً له، وبالاستفادة من متغيّر سيظهر داخل هذا الهيكل وسيتطوّر تدريجياً منذ 2003، وهو متغيّر الفراغ الاستراتيجي Strategic Vacuum، وهو فراغ واحد ومتصل لكنه متشعب إلى مستويات فرعية عدة. ويقع التمايز بين وحداتها في هذه الدراسة بين إقليمي ودولي **ثانياً**. فيما يتباين توزيع القدرات بين هذه القوى **ثالثاً** (وخصوصاً مع حضور الولايات المتحدة) إلا أنّ ميزان القوة العسكرية غير كافٍ، فهو بحاجة إلى عاملٍ آخر يتمثل في جرأة العمل داخل الإقليم (الرغبة والقدرة على استخدام القوة العسكرية).

مفهوم الفراغ الاستراتيجي Strategic Vacuum

نستخدم مصطلح الفراغ الاستراتيجي، ضمن ما نقوم به من عمليات وصف وتحليل للمشهد الشرق الأوسطي، أو ما نطلق عليه تنافس الهيمنة المتعدّدة. وبالتالي انطلق هذا التنافس في الأساس من وجود فراغٍ تسعى كلّ قوة قادرة على الاشتغال فيه على تعظيم مكاسبها منه قدر الإمكان، أو إعاقة تعظيم مكاسب المنافسين الآخرين. وهذا ينساق مع حالتين أخريين: إما الحفاظ على وضع راهن في جزء من هذا الفراغ، أو الدفع نحو تعديل الفراغ بما يتناسب مع قوى الهيمنة المتنافسة. ويعود اشتغالنا على موضوع الفراغ إلى دراسات سابقة.

ما نقصده بالفراغ الاستراتيجي، هو على أشكال عدة، فهو مساحات تسمح لقوى خارجية بالتدخّل العسكري والسياسي وتوجيه السياسات العامّة لمنطقةٍ ما. هذا الفراغ إمّا أن يكون ناجماً عن انهيار دولة تاركاً خلفه مجالاً لعمل القوى الخارجية، أو عن غياب ترتيبات إقليمية مانعةٍ لتدخّل قوى خارجية (غياب قيادة إقليمية)، أو عن تلك المرحلة اللاحقة لانهيار ترتيبات إقليمية ما قبل بروز أخرى، وقد يكون ناجماً عن انسحاب أو تراجع دور دولة كبرى من إقليم ما. جميع هذه الحالات تقود إلى ترك مساحات مصلحية وأمنية تتطلّع القوى الإقليمية والدولية لتعظيم مصالحها منها، أو للتحوّط الاستراتيجي والأمني من خلال العمل فيها. (نعناع، أرض الفرص، 2023، صفحة 74)

وربّما تكون مناطق الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وإفريقيا جنوب الصحراء (MENA and SSA)، في الوقت الحالي، المناطق الأكثر اضطراباً على مستوى العالم، وتحديداً مع توسع دائرة الدول المنهارة (الفاشلة)، وحضور جميع القوى الكبرى في المنطقة، إضافةً إلى تعدّد القوة الإقليمية الفاعلة والمتنافسة فيما بينها. يضاف إلى ذلك

تصاعد دور الفاعلين من غير الدول (ميليشيات، مرتزقة، شركات عسكرية، منظمات إرهابية، جماعات انفصالية، شركات عالمية متعدية القوميات، حركات تمرد، ثورات مسلحة). (نعناع، أرض الفرص، 2023، صفحة 74)

هذا يعني أن الحضور في الشرق الأوسط عالي التكلفة، نتيجة التنافس الحادّ بين الخصوم، وكان مبرّراً آخر لإعادة معايرة المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط (قبل عملية طوفان الأقصى)، مع انخفاض العوائد الاستراتيجية من هذا الحضور طويل المدى ومتعدّد الأشكال. لكن بالنسبة إلى القوى الأخرى، وبالأخص روسيا والصين وإيران وتركيا، هو حضور مقبول الكلفة نسبياً، حيث أنّ المنافع منه تعود على أصحابها بتعزيز مكانتها الدولية في سعيها إلى صدارة المشهد الدولي بالنسبة لروسيا والصين، أو المشهد الإقليمي بالنسبة لإيران وتركيا. لذا يبدو أنّ انخراط هذه القوى في شؤون الشرق الأوسط مرتبطٌ بشكل طردي بتخفيض الارتباط الأمريكي، كون الشرق الأوسط أرض الفرص الاستراتيجية. (نعناع، أرض الفرص، 2023، الصفحات 74–75)

وتشبه هذه العملية، ما يعرف في علم الفيزياء بنظرية الأواني المستطرقة، حيث أن انخفاض مستوى نفوذ دولة ما في إقليم ما، سيتبعه حتماً اندفاع نفوذ من قوى أخرى لملء هذا الفراغ. وهذا يضعنا أمام فرضية "حتمية ملء الفراغ"، إذ لا يمكن أن يُترَك فراغ استراتيجي (ذو منافع استراتيجية أو تهديدات أمنية) دون أن تستحوذ عليه القوى الأكثر فعالية وقدرة من سواها، أي إن هذا الاستحواذ مرتبط بالقوى الأكبر إقليمياً ودولياً من جهة، وذات المشروع الإقليمي والدولي من جهة ثانية. (نعناع، أرض الفرص، 2023، صفحة 75)

ونفترض وجود فراغ استراتيجي في الشرق الأوسط، نتيجة: (نعناع، متغيّرات، 2022، صفحة 6)

- فراغ حاصل داخل الشرق الأوسط على منحيين: فراغ قيادي من داخله، وفراغ هيمنة من خارجه، سنشرحهما لاحقاً.
- وأنه لا يمكن ترك فراغ "مصلحي/أمني" في العلاقات الدولية، دون تعبئة مباشرة من القوى القادرة على تعبئة هذا الفراغ (الأواني المستطرقة).
- وأن الفاعلين الأكثر قوة (دول، وغير الدول)، سيقومون مباشرة، كل حسب مصلحته وقدرته، بعملية ملء هذا الفراغ.

وحيث أن السياسات الدولية متشابكة أمنياً ومصلحياً، ولا يمكن الفصل بينها، فإن زيادة حصة دولة من مصالح ما في البيئة الدولية، سيعني زيادة قوتها، ما سيعيد ترتيب موازين القوى (أو الإخلال بها) مرة أخرى (تغذية رجعية). وبالتالي، فإن الدول تهتمّ دوماً بالبحث عن مصلحة سائبة (فراغ)، أو خلق فراغ لملئه، لتعظيم قوتها ومجمل مصالحها وتصحيح موازين القوى بما يخدم قوتها الإجمالية. وعموماً تعتبر مناطق النزاعات، والدول المنهارة والضعيفة، أفضل بيئات لتوليد فراغ تسعى القوى الكبرى والإقليمية لملئه.

ويمكن تسجيل أربعة أشكال أساسية للفراغ الاستراتيجي: (نعناع، متغيّرات، 2022، صفحة 7)

أولاً، أدّت ثورات الربيع العربي إلى تداعيات سلبيّة في عدّة دول عربية، حوّلت بعضها إلى دولٍ فاشلة وأخرى إلى دول منهارة (**فراغ ذاتي**)، وهو ما جعل هذه الدول (الدولة بكاملها)، مصلحة متاحة للتنافس الدولي بين القوى (الدول وغير الدول)، لتعظيم منافعها من جهة، وحماية أمنها من جهة ثانية. أتى ذلك **ثانياً**، في وقت لم يكن هناك قيادة شرق أوسطية مشتركة لقضايا الشرق الأوسط (**فراغ قيادي**)، ولم يكن هناك تفاهمات أساسية لحماية الأمن القومي الإقليمي، أي كان هناك غياب للفعالية الإقليمية (تحديداً العربية) على مستوى الإقليم كاملاً.

ترافق هذا الفراغ المحلي والإقليمي (العربي)، مع صعود إقليمي لكل من تركيا وإيران، وحضور دائمٍ لإسرائيل، وعودةٍ روسيةٍ إلى السياسات الدولية ومنها الشرق الأوسطية. فيما أدّت محاولات فكّ ارتباط الولايات المتحدة عن المنطقة **ثالثاً**، والتي بدأت في ظل رئاسة أوباما وتسارعت في ظل ولاية ترامب ثم بايدن (حتى أحداث تشرين الأول/أكتوبر 2023)، إلى خلق فراغ (**فراغٍ أمريكي**) تمثل في أن الولايات المتحدة لم تعد الضامن الأمني في الشرق الأوسط، كما اتّضح من مسارها الغامض في سورية. بالإضافة إلى ذلك، أدّى التقارب الواضح لترامب مع قادة مثل بوتين وأردوغان إلى خلق حالة من عدم اليقين لحلفائه الأوروبيين وفرصاً لفاعلين جدد.

كما ظهر نوع **رابع** من الفراغ في أوائل عام 2020 (**فراغ دخيل**)، إثر استحواذ جائحة كوفيد-19 على طاقات معظم الحكومات الأوربية، وبطريقة ما، جمّد أعمالها جزئياً في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وهو ما استغلّته تركيا وروسيا مباشرة. (Pierini, 2020, p. 104)

وقد قدم Ariel Cohen تعريفاً مشابهاً لتعريفنا للفراغ الاستراتيجي، واعتبر أنّه وضع في النظام الدولي حيث تنسحب قوى الهيمنة الإقليمية أو العالمية من منطقة ما، مما يؤدي إلى اختلال توازن القوة التي يتم ملؤها في النهاية. حيث أنّ الجغرافيا السياسية –مثل الطبيعة– تكره الفراغ (وهو ما دفعنا للقول بأنّ الفراغ الاستراتيجي شبيه بنظرية الأواني المستطرقة). ويؤكد Cohen أنّ التاريخ مليء بالأمثلة التي تُظهِر كيف أنّ الانسحاب السريع لقوة ما من منطقة يمكن أن يؤدي إلى عدم الاستقرار في شكل حروب أهلية أو انقلابات عسكرية أو إبادة جماعية. وعليه، ذهب إلى أنّ فك ارتباط الولايات المتحدة بالشرق الأوسط وما وراءه سيخلق فراغاً استراتيجياً يُنذِر بعدم استقرار النظام والإقليم بينما يقوّض الهيمنة الليبرالية الأمريكية. وقد ترى قوى أخرى طامحة للوصول إلى مكانة القوى الكبرى، مثل روسيا والصين، أو حتى القوى المتوسطة مثل تركيا وإيران، في هذا التراجع فرصة استراتيجية لتعزيز قوتها الصلبة والناعمة حول محيطها على حساب النفوذ الأمريكي وقدرتها على إسقاط القوة. (Cohen, 2020, pp. 2-3)

ويمكن أن نجد ذات الطرح عند Robert Gilpin، الذي يرى أن "تطور أيِّ نظام يتميّز بارتفاعات متعاقبة لدول قوية قد حكمت النظام وحدّدت أنماط التفاعلات الدولية وأقامت قواعد النظام"، ويؤكد أنّ هناك "شرطاً سياسياً للتغيير يكمن في وجود انفصال بين النظام الاجتماعي القائم وإعادة توزيع القوّة نحو الفاعلين الذين سيستفيدون أكثر من التغيير في النظام". ويعقّب G. John Ikenberry على ذلك بأنّ الانتقالات القوية

تؤدّي إلى صراعات جيوسياسية ومنافسة أمنية تتراكم في حرب هيمنة وظهور دولة رائدة جديدة تنظّم النظام الدولي وفق منطقٍ جديد، وهذا بدوره يؤدّي إلى نشوء دولة هيمنة جديدة تستخدم موقعها المهيمن لإقامة نظام ملائم لمصالحها. وعندما تتراجع القوة المهيمنة، يبدأ النظام القائم في التفكّك والانهيار (Ikenberry, 2012, pp. 57–58).

وهنا لا نشترط أن تكون القوى المهيمنة هي القوى الإقليمية أو الدولية فحسب، بل يمكن أن نوسع المفهوم ليشمع الهيمنة الشرعية لنظام حكم سياسي على الدولة، فتراجعه وانهياره يَخلِق دولة فاشلة، تسمح ببروز أطراف تنافس جديدة، محلية أو إقليمية أو دولية. حيث تسعى بعض القوى المحلية إمّا إلى الوصول إلى الهيمنة الشرعية (السلطة)، أو الانفصال في مثال الجماعات الإثنية الطرفية. فيما تسعى القوى الإقليمية والدولية إلى توسيع مصالحها بناء على اعتبارات عديدة نتناولها في هذا البحث. لكنّ الفراغ في الشرق الأوسط، لم ينشأ بداية عن انهيار الدولة (الهيمنة الشرعية)، بل كان نتيجة لتغييرات حصلت في هيمنة الولايات المتحدة في المنطقة.

فعلى مدار 75 عاماً، كانت منطقة الشرق –في جزء كبير منها– مبنيّة على الهيمنة الأمريكية، وشكّلت العقائد الاستراتيجية للحرب الباردة تحالفات وتدخّلات منذ أزمة السويس عام 1956، عندما أزاحت الولايات المتحدة فرنسا والمملكة المتحدة باعتبارها القوى الغربية الأساسية في المنطقة، حتى سقوط جدار برلين عام 1989. كما رسّخت حرب الخليج 1990–1991 نظاماً إقليمياً أمريكياً، بدت فيه جميع الطرق تؤدي إلى واشنطن. كما احتكرت الولايات المتحدة رعاية عملية السلام العربي–الإسرائيلي، من مؤتمر مدريد إلى اتفاقيات أوسلو، كما عرّفت سياسة احتواء إيران والعراق (الاحتواء المزدوج) ثوابت الجغرافيا السياسية للخليج العربي. (Lynch, 2022, pp. 58–60)

أيّ إنّه حتى عام 2011، اعتمد النظام السائد في الشرق الأوسط على نموذج "المركز والهامش" حيث كانت الولايات المتحدة في قلبه. وكانت الدول الرئيسة في المنطقة، مثل مصر وإسرائيل والسعودية وتركيا، تستفيد من تعاون واسع مع واشنطن ولكن دون الكثير من التعاون بينها. وغالباً ما كان ذلك صحيحاً حتى بالنسبة للدول التي كانت متحالفة رسمياً. ومع ذلك، انهار هذا النظام بعد حرب العراق والربيع العربي. حيث ساهمت الأولى في زيادة الإحباط لدى الأمريكيين تجاه الشرق الأوسط، بينما أسقطت الثانية العديد من الشركاء الأمريكيين التقليديين. وباتت المنطقة تشهد هيمنة عدد من الكتل الائتلافية المؤقتة: محور المقاومة الذي تقوده إيران، والذي يشمل لبنان وسورية ومجموعات إيرانية مسلحة مختلفة في العراق واليمن؛ وكتلة إسلامية تضم قطر وتركيا، وكتلة تميل إلى الولايات المتحدة تتكوّن من مصر وإسرائيل والأردن ودول من الخليج العربي. (Singh, 2022)

نتج عن هذه العمليات والأحداث انخفاضٌ نسبيٌّ في قوة ونفوذ الولايات المتحدة في المنطقة، إلى جانب زيادة في قوة ونفوذ الصين، وإيران، وروسيا، وغيرها من الفاعلين الإقليميين. وزادت مصالح وأهداف السياسة الخارجية الروسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لتحوز أدواراً أكثر أهمية ونفوذاً في المنطقة. وتزايد انخراط روسيا

بشكل كبير منذ الثورات العربية، مدفوعة بأهداف ومصالح براغماتية. فيما تمّ تأمين المصالح الجيوستراتيجية من خلال سياسة خارجية روسية غير مؤدلجة، عبر المساعدة الاقتصادية (محطات الطاقة النووية والقروض) ومبيعات المعدات العسكرية، ومعارضة مصالح الولايات المتحدة. (Strigunov, Manoilo, Rozhin, & Simons, 2021, p. 4)

وعليه، تكون أبرز معالم الفراغ الاستراتيجي: (نعناع، متغيّرات، 2022، الصفحات 21-22)

- انهيار الدولة العراقية بعد عام 2003، وتحوّلها إلى مناطق نفوذ وتعزيز مصالح لكل من: الولايات المتحدة، إيران، تركيا، الحركة الانفصالية الكردية، القاعدة وما سيتفرع عنها.
- رغم أنّ اتفاق الطائف أنهى الحرب الأهلية اللبنانية، لكنه لم يُعِد إنتاج الدولة الوطنية، وظلت لبنان منطقة نفوذ بين: إيران، سورية، فرنسا، السعودية، وفق أدوات طائفية.
- أدّت تداعيات الثورة السورية، إلى انهيار الدولة السورية، وتحوّلها إلى مناطق نفوذ لكل من: الولايات المتحدة، روسيا، إيران وميليشياتها، تركيا، إسرائيل، والسعودية لفترة محدودة، إلى جانب الجماعات الجهادية والحركة الانفصالية الكردية، بل ومرتكز إعادة تشكيل النظام الإقليمي (الفراغ الأكثر تعقيداً/مركز الفراغ الإقليمي).
- أدت تداعيات الثورة اليمنية، إلى انهيار الدولة، وتحولها إلى مناطق نفوذ لكل من: إيران، السعودية، الإمارات، عدا عن وجود القاعدة فيها تقليدياً، إلى جانب حركات انفصالية.
- وهو ما تكرّر في ليبيا نتيجة تداعيات الثورة، وتحوّلها إلى مناطق نفوذ تركي وأوروبي وخليجي، إلى جانب جماعات الإسلام السياسي والجماعات الجهادية والحركات الانفصالية، ثم نفوذ روسي.
- يترافق ذلك، مع نفوذ إيراني في المجتمعات الخليجية بالاستناد إلى الهوية الطائفية الشيعية.
- ونفوذ تركي في كثير من المجتمعات العربية (وإن كان نفوذاً ناعماً في معظمه)، تحت لواء الاستحضار/النكوص التاريخي للدولة العثمانية، وإلى حدٍّ محدود استناداً إلى الهوية الطائفية السنية الموازنة للهوية الطائفية الشيعية.

بالأساس، أخرجت ثورات الربيع العربي، سورية وليبيا واليمن، من معادلات القوة والنفوذ في المنطقة، وأضيفت إلى العراق الذي أُخرِج نظرياً منذ عام 1990، وعملياً منذ 2003. ما قاد إلى وجود **فراغات استراتيجية** في هذه الدول، دفعت بها إلى أن تكون **دولاً فاشلة** أتاحت للفاعلين الأكثر استعداداً (الدول وغير الدول)، أن يحوزوا **نفوذاً** طويل الأمد فيها، في عملية تعظيم المكاسب أو صد المخاطر الناجمة عن هذه الدول الفاشلة.

ولعل مشهد الفراغ العربي، سمح **للقوى العربية الجديدة** (الإمارات وقطر)، أن تكونا صاحبتي جرأة إقليمية، بحثاً عن حيازة مكانة إقليمية، وتعزيز مصالحهما من جهة ثانية، أو تقويض خصومهما ثالثاً (وهما بالأساس خصمين إقليميين متنافسين)، مع اختلاف نهجي الدولتين. لكن النفوذ الأهم والأوسع والأكثر خطورة، كان نفوذاً إقليمياً، تتصدّره **إيران** بالأساس، ضمن مشروع (قومي-ديني)، يتّسم **بالجرأة الإقليمي**، بمعنى عدم انتظار تسويات أو ترتيبات إقليمية تضمن لها مكانتها في هذا الفراغ، أو تقرّر حصة لها من المصالح المتاحة. وإن كانت قد بدأت

مشـــروعها منذ ثمانينيات القرن العشـــرين، مع حربها مع العراق، وعبر لبنان وســـورية (التحالف مع الأســـد الأب وإنشـــاء حزب الله)، قبل أن تتحوّل إلى العمل المباشـــر داخل الدول العربية بعد 2003 في العراق، ثمّ تثبت امتداداها من طهران حتى المتوسط غرباً، وحتى مضيق باب المندب جنوباً. جاعلة من الدول الفاشلة هذه، قاعدة أساسية لتوسيع مشروعها، والتطلّع إلى الجزيرة العربية ومصر في مراحل متأخرة. وما يميّز النهج الإيراني، أنّه طويل المدى واستراتيجي (الصبر الاستراتيجي)، وأنّه بنائي تراكمي، بمعنى أنّه قائم على مراكمة مناطق النفوذ ومقوّمات القوة، واستخدامها في التفاوض. فيما يتّسم أسلوب المفاوضات الإيرانية، بأنّه يجمع بين العمل العسكري المستمرّ على الأرض (عبر ميلشيات محلية سنية وشيعية وأنظمة سياسية)، وبين التفاوض الدبلوماسي التقليدي (محدود التنازلات) في المحافل الدولية. (نعناع، ترتيبات، 2022)

أما النفوذ الآخر، فلم يكن ليبرز لولا انهيارات ما بعد 2011، وهو **النفوذ التركي**، لكنه ورغم ما أحرزه من تقدّم في بعض مناطق الفراغ، إلا أنّه لا يمتلك ذات الجرأة الإقليمية التي تمتلكها إيران من جهة، في حين يعتمد كثيراً على التســـويات والمفاوضـــات والتنازلات المتبادلة. كما أنّ المشـــروع التركي غير متَّســـقٍ حتى الآن، ويعاني من اضـــطرابات داخلية من جهة ثانية، فيما لا تمتلك تركيا ذات الموثوقية والاســـتمرارية لدى حلفائها أو أدواتها التي تمتلكها إيران، إذ شهد النهج التركي، قابلية التخلي عمن يفترض أنهم حلفاء أو أدوات لها، لصالح إعادة تشكيل مشـــروعها وفق المتغيرات الطارئة، أي إنّ مشـــروعها بحدّ ذاته ما يزال قيد التشـــكّل والتغيير. أمّا النفوذ الدولي الأحدث، فكان **النفوذ الروســـي**، الذي اســـتفاد من متغيرات الفراغ الاســـتراتيجي الشـــرق الأوســـطي هذه، ليستخدمها ضمن مشروع دولي أوسع بكثير (استعادة مكانة روسيا)، وكان مسار الهيمنة فيه قائماً على مستوى الهيمنة على السياسات والحكومات، وخصوصاً في سورية وليبيا، مع نفوذ أرضي (عسكري وميليشياوي) أضعف، وتمتاز روسيا كما إيران لدى حلفائها/أدواتها بالمصداقية واستمرارية الإسناد. (نعناع، ترتيبات، 2022)

بينما يكرّس **التراجع الأمريكي** هذا الفراغ الاســـتراتيجي، ســـواء كان تراجعاً أمريكياً مقصـــوداً عبر فكّ الارتباط المتصـاعد مع الشـرق الأوسـط، أو عبر تراجع هيبة/مكانة الولايات المتحدة شـرق أوسـطياً وعالمياً، لصـالح القوى الجديدة (روسـيا والصـين). وحيث أنّ البيئة الدولية ككل تذهب باتجاه مرحلة دولية ذات تحديات جديدة، يمكن اعتبارها مرحلة انتقالية في النظام الدولي، فإنّ الفراغات الاســـتراتيجية ســـتتّســـع أكثر فأكثر، فيما يكون للفاعلين الأكثر جرأة قدرة على انتزاع مزيد من المصالح والنفوذ، في هذه المرحلة. وهو ما يمكن ملاحظته في المشروع الإيراني بشـكل مباشـر، إذ يبدو أن تكلفة مد النفوذ والهيمنة العسـكرية (المباشـرة وغير المباشـرة)، باهظة بشـكل كبير، وخصـوصـاً مع سـوء الإدارة الإيرانية لشـأنها الداخلي، لكن المؤكد أن التكلفة البديلة لعدم التدخل سـتكون أكبر بكثير مما يمكن تحمّله، وبما يدفع الدولة في الشرق الأوسط إلى أحد خيارين اثنين: إما أن تكون صاحبة نفوذ وإما تكون منطقة نفوذ. (نعناع، ترتيبات، 2022)

في مفهوم تنافس الهيمنة المتعددة Competition of Multiple Hegemonies

خلق هذا الفراغ الاستراتيجي حالة تنافس بين أطراف عديدة في الشرق الأوسط، أطلقنا عليه في دراسة سابقة مصطلح "تنافس الهيمنة المتعددة" (نعناع، تنافس الهيمنة، 2024، الصفحات 182-204). والذي يقوم على فكرة أنّ الشرق الأوسط محكوم بتنافس الهيمنة، وليس باستقرار الهيمنة أو توازن القوى، وأنّ هذا التنافس يدفع الشرق الأوسط إلى أنّ يكون في حالة دائمة –تقريباً– من النزاعات المسلّحة المباشرة وغير المباشرة، وهذا التفسير ينطبق على جزء كبير من تاريخ الشرق الأوسط المعاصر، باستثناء الفترة الوجيزة (1991-2003)، التي شهدت استقرار هيمنة الولايات المتحدة بعد انتصارها العالمي والشرق الأوسطي، الذي وصفه جوزيف ناي Joseph Nye بنهاية التاريخ والرجل الأخير "The End of History and the Last Man".

لكن التاريخ كان قد توقف (انتهى) لعقد من الزمن في الشرق الأوسط، قبل أن تستعيد المنطقة خصائصها البنيوية المتمثلة في النقاط التالية:

- البِنيَة الفوضويّة مع وجود بعض أشكال البِنيَة التنظيمية غير الفعّالة.
- ميزان قوى إقليمي غير متوافق مع مقدّرات الدول.
- ورغم أنّ هذا التوازن غير متوافق مع مقدرات الدول، إلا أن المنطقة تشهد منذ عقود سباقات تسلّح مرتفعة الكثافة.
- أدّى هذا التوازن "المختلّ"، إلى خروج فاعليين إقليميين من المنافسة، وتحوّلهم إلى مناطق نزاع ونفوذ وهيمنة (العراق، سورية، ليبيا، اليمن، السودان).
- وذلك مرتبطٌ بعدم القدرة على فهم إقليم الشرق الأوسط مستقلاً عن التدخلات الدولية (وهي تدخلات مستمرة).
- وهذا ما أنتج الشكل الذي نتحدث عنه: "لا هيمنة واحدة في الشرق الأوسط، بل هيمنات متعددة.

ساد هذا الشكل منذ عام 2003 حتى عام 2024، بتنافس مجموعة من قوى هيمنة ونفوذ، بدأتها إيران في مواجهة الولايات المتحدة، قبل أن تلتحق بها مجموعة من الدول متمثلة في: النفوذ الإسرائيلي المستمر، روسيا، الصين، تركيا، السعودية –رغم تراجع مشروع نفوذها بشكل كبير مؤخراً–، فيما تتميز هذه الفترة بدخول دول صغيرة ومتوسطة القوى إقليمياً في هذه المنافسة، بحثاً عن نفوذ شرق أوسطي، متمثلة في الإمارات وقطر عبر أدوات القوة الصلبة غير المباشرة وأدوات القوة الناعمة، فيما نلحظ أنّ مصر بالكاد كانت حاضرة في عمليات تنافس الهيمنة على خلاف أدوارها التقليدية.

جميع هذه الأطراف، أدخلت متغيراً جديداً في تنافس الهيمنة الراهن، وهو استخدام الوكلاء أو الفاعلين دون الدولة (مرتزقة، ميليشيات طائفية، دعم ثوار وحركات تمرد وانفصاليين)، ما رفع من حدّة المنافسة على الأرض التي

شملت (سورية، العراق، لبنان، الأراضي الفلسطينية، اليمن، السودان، ليبيا، الصومال، وحاولت أن تشمل في بعض مراحلها مصر والبحرين عامي 2011–2013).

ويعمل جميع المتنافسين في الفراغ الإقليمي على خلق مجال نفوذ لهم، محميٍّ بوكلاء على الأرض، وبمفاوضات تبادل مصالح مع بعض أطراف هذا التوازن، وباتت التنافسات بين محورين أساسيين: المحور الروسي–الإيراني، والمحور الأمريكي–الإسرائيلي–الخليجي. وخلق التنافس بينهما حرباً إقليمية باردة جديدة. فيما تداخل المحوران مع إشكال تاريخي سياسي–ديني مستعصٍ في الشرق، يتمثل في الإشكال الطائفي السني–الشيعي، وبدا وكأن المحورين في صراع ديني، وفق بعض الطروحات التي لا نذهب مذهبها، بل نرى أنّ توظيف الدين/الطائفية في تنافس الهيمنة، إنّما باعتباره أداة من أدوات القوة الناعمة التي تحوّلت إلى قوة تحشيد صلبة للجمهور في كلا المحورين، فالنزاع ليس نزاعاً دينياً، بل نزاع نفوذ سياسي وهيمنة في فراغات الشرق الأوسط.

ولا نجد دلائل على إمكانية العودة إلى مرحلة استقرار الهيمنة (1991–2003)، إلا إن استطاعت إسرائيل – ومن معها في ذات المحور–تقويض المشروع الإيراني في الشرق الأوسط، وهو طموح عالي الكلفة، لكنّ مؤشرات بدأت تظهر منذ أيلول/سبتمبر 2024، توحي بأنّ إسرائيل تسعى عبر تصفية قيادات الجماعات الإيرانية في المنطقة إلى إخراج إيران —ومحورها–من تنافس الهيمنة، وفق منطق المعادلة الصفرية. وإن كانت إسرائيل جادة في ذلك، فإنّ الشرق الأوسط قد يشهد سنوات من النزاع عالي الحدّة والكلفة لكلّ أطرافه، قبل أن نستعيد حالة استقرار الهيمنة المفترضة.

لكن ذلك لن يعفي الولايات المتحدة وإسرائيل، من خلق ترتيبات دائمة سواءً قبل تصفيتها للهيمنة الإيرانية أو بعدها، حتى تضمن الوصول إلى مرحلة استقرار الهيمنة. وفي ذلك يرى Ikenberry، أنّ "الدولة التي تفوز في حربٍ أو تجد نفسها في وضع عالمي مهيمن نتيجة لحدث ما، ستواجه خيار استخدام قوتها للتفاوض وإجبار الدول الأخرى في صراعات توزيع المكاسب، أو –وهي تدرك أن موقعها القوي سيتراجع يوماً ما وأنّ هناك تكاليف لفرض إرادتها ضمن النظام–يمكنها الانتقال نحو نظام مؤسّسي يعتمد على القواعد مقابل قبول ومشاركة الدول الأضعف ... تتّفق كل من الدول القوية والضعيفة على العمل ضمن نفس النظام رغم الاختلافات الجذرية في توزيع القوة. وعندما تقيد الدولة الرائدة سلوكها، فإنّها تتخلى عن بعض الفرص لاستخدام سلطتها لتحقيق عوائد فورية. وتمتلك الدول الأضعف حافزاً محتملاً للانخراط في الاتفاق المؤسسي للدولة الرائدة. حيث تتحوّل القواعد والمؤسّسات إلى آليات يمكن من خلالها التوصّل إلى صفقة حول طبيعة النظام الدولي. تستخدم الدولة المهيمنة المؤسسات للحد من التزام قوتها، وتأسيس نظام حيث ستشارك الدول الأضعف طواعية –بدلاً من مقاومة أو التوازن ضد القوة الرائدة–". (Ikenberry 2012, 105-106)

لكن من المبكر الحديث عن انتهاء النفوذ والهيمنة الإيرانية في الشرق الأوسط، إذ ما يزال لدى إيران الكثير من: القوة، واستعراض القوة، واستعراض التهديدات، والتهديدات الفعلية، واستخدام القوة، في مواجهة مصالح خصومها في تنافس الهيمنة المتعددة، وتحديداً في منطقة الخليج العربي.

وبغضّ النظر عن طبيعة العلاقات الأمريكية مع إيران، ترى إيران أنّ الخليج العربي هو ساحة خلفية لها. ترغب في تقليص قدرة الولايات المتحدة في المنطقة وتود أنّ تحل هيمنتها محل الهيمنة الأمريكية. وهذه واحدة من الأسباب التي تجعلها تتفاعل ضدّ الهيمنة الأمريكية بطرق متعدّدة. حيث طورت إيران نفوذاً أكبر مع الشيعة في الشرق الأوسط الأوسع، ولديها أيضاً تأثير أكبر بكثير في العراق مما كانت عليه عندما كان صدام حسين في السلطة. هذه مكاسب كبيرة في جهودها لإقامة نفوذ في الشرق الأوسط بشكل عام وللحد من هيمنة واشنطن وحلفائها. بالتالي، يمكن القول إنّ تهديد إيران كان كبيراً حتى قبل زيادة القدرات الأمريكية في المنطقة. وهذا يشير إلى أنه بينما قد تشكّل القدرة الأمريكية تهديداً لإيران، فإن طموحات طهران في المنطقة تتعلق بأكثر من مجرد ردّ فعل على واشنطن. (Yetiv and Oskarsson 2018, 170)

وهذا ما نخلص إليه، إلى أنّ الشرق الأوسط سيبقى في المدى المنظور، وربما في المدى المتوسط، محكوماً بتنافس الهيمنة المتعددة، بغضّ النظر عن التغيرات التي تحصل في النظام الدولي والتي طالما انعكست تنافساً:/نزاعاً أو تعزيزاً للتنافس/للنزاع في الشرق الأوسط. ونعتقد أنّ هذا الشكل من التنافس/النزاع سيبقى مستمراً طالماً أنّ إشكاليات المنطقة البنيوية مستعصية على الحل، نختصرها جميعها في وصفنا لها بمصطلح الفراغ الاستراتيجي.

دور الهيكل/البنية "الإقليمية Regionalism" في تحليل التنافس الشرق الأوسطي:

كنا قد ذهبنا سابقاً إلى أنّه التغييرات في النظام الدولي قد تكون محدودة، لكن قد يحمل المدى المتوسط، خلق نظام القوى الإقليمية الكبرى بنوعيها:

- قوى إقليمية كبرى تمارس نفوذها ضمن محيطها، وتلعب دوراً قيادياً على الساحة الدولية.
- قوى إقليمية تكتفي بممارسة النفوذ ضمن محيطها، ويقتصر دورها الدولي على رعاية مصالحها الإقليمية.

أي إنّ العلاقة ضمن رؤية نظام القوى الإقليمية الكبرى، قد تنشأ ضمن إطار الصراع بين تلك القوى على توسيع دائرة النفوذ الإقليمية، فكلما ازدادت قوة دولة إقليمية كبرى، فإنها ستجنح لامتلاك نفوذ أكبر ضمن الأقاليم المجاورة لإقليمها، وهو ما قد يدفع العلاقات الدولية (الإقليمية)، إلى حالة جديدة من الصراع. ونتيجة لطبيعة هذا النظام، فإنّه سيعتمد على الآليات التالية:

- التحالفات ضمن الإقليم الواحد، وما بين الأقاليم.
- السعي إلى مزيد من حالة التسلّح بين المراكز الإقليمية، سعياً للوصول إلى حالة الردع المتبادل، وخاصة أنّ السلاح النووي بات شبه متاحٍ للدول الإقليمية الكبرى.

بحيث سيتنازع قيادة كل إقليم قوتين أو أكثر لإثبات قدراتها وترسيخ مصالحها، عبر سلسلة من الحروب أو التقييدات الاقتصادية والسياسية. ويختلف هذا النظام عن النظام متعدّد الأقطاب، بأنّ الأخير يضم بضعة قوى على المستوى الدولي، تتحكّم –سواء بالصراع أو بالتعاون– فيما بينها لإدارة القضايا الدولية، أمّا الأول فإنه سيقام ضمن إطار إقليمي محدود بالأساس، قد يتوسّع ليتحوّل في مراحل بعيدة إلى نظام تعدد الأقطاب. (نعناع، التنافس الدولي، 2010، الصفحات 23–24)

وتبدو الفكرة الواقعية بتوازن قوى إقليمي قابلة للنقاش، لكن إشكاليتها أنّ القوى الإقليمية لا تشتغل منفردة في الإقليم بل هي متداخلة مع النظام الدولي. وفي الأساس، تمّ تصميم النظرية الواقعية لتعالج النظام الدولي ككل، صحيح أنّها الأكثر قرباً في فهم الشرق الأوسط، لكنها بحاجة إلى تحديث منظورها الإقليمي (دون الدولي)، لفهم هذا التداخل. فإنّ كان وجود توازن قوى فترة الحرب الباردة على المستوى الدولي قد منع من اندلا ع حربٍ عالمية كبرى جديدة بين القطبين، إلا أنّ هذا التوازن لم ينعكس توازناً في الشرق الأوسط، بل انعكس هيمنة ونفوذاً وحروباً شرق أوسطية ابتدأت منذ عام 1948 واستمرت حتى عام 1988. لذا، وفي افتراض محاولة محاكاة نموذج التوازن الدولي مرة أخرى (رغم أنّه من المبكر الحديث عن نظام دولي تعدّدي أو ثنائي، ومن ثم متوازن)، فإنّ المؤشرات توحي بإمكانية تكرار ذات النتائج التي كانت سائدة في الشرق الأوسط في القرن العشرين مرة أخرى، وهي نتائج موجودة في المنطقة قبل أن نحاول التنبؤ بالحصول على نظام دولي –تعدّدي أو ثنائي– متوازن، أي إنّ الشرق الأوسط محكومٌ بالنزاعات بغض النظر عن طبيعة النظام الدولي. (نعناع، تنافس الهيمنة، 2024، صفحة 196).

ورغم توافق الطروحات الواقعية مع فكرة الفراغ الاستراتيجي وما ينجم عنه من مصالح وتهديدات تستدعي الدول الأكثر كفاءة للتدخل في الإقليم، إلّا أنّه يمكن دراسة الإقليم وفق ذات المنهج البنيوي الوظيفي، لكن هذه المرة عبر نظريات الإقليمية Regionalism Theories. إلّا أنّنا لا ننوي التوسع في هذه النظريات –على الأقل في هذا البحث– حيث أنّنا نقوم ببناء مجموعة أبحاث متتالية تتعلق بذات الموضوع، وسيكون محور أحد الأبحاث القادمة ما طرحه بوزان وويفر Buzzn & Weaver وطروحات مدرسة كوبنهاغن Copenhagen School. يتكوّن مفهوم "تعقيد الأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا the regional security complex theory"، (MENA RSC)، من ثلاثة تعقيدات فرعية: شمال إفريقيا، وبلاد الشام، والخليج. داخل كل من هذه التعقيدات، تكون التبعيّة الأمنية مكثّفة بشكل خاص، حيث ترتبط أصولها بنزاعٍ محدّد عمل ك "طقس العبور" لها. ويرى Santini أنّه بينما ارتبط تعقيد بلاد الشام بالصراع العربي–الإسرائيلي، يذهب إلى أنّ تعقيد الخليج –الذي تشكّل بعد انسحاب بريطانيا من المنطقة ويشمل، بالإضافة إلى دول الخليج العربية، العراق وإيران–أصبح بشكل متزايد التعقيد المهيمن في تشكيل الديناميات الأمنية الإقليمية، ومرتبطاً بتعقيد بلاد الشام. (Santini, 2017, p. 94)

ونلاحظ تداخلاً معقداً بين التعقيد الخليجي والشامي، حيث تمّ دمج النزاعات بعد إطلاق مشروع إيران في العراق وبلاد الشام، ما جعلها حاضرة في تعقيد منطقة الخليج العربي امتداداً إلى اليمن بالتنافس مع السعودية والإمارات، وحاضرة في تعقيد بلاد الشام بالتنافس مع إسرائيل، ودرجة أقل مع روسيا وتركيا. ولو أردنا أن ندقّق أكثر، سنجد أنّ تعقيد شمال إفريقيا متّصلٌ بدوره بالتعقيد الشامي تحديداً عبر توسيع التنافس التركي–الروسي في التعقيد الشامي نحو ليبيا خصوصاً وحضور دول عربية وأوروبية في هذا التنافس ما بعد عام 2011، بل ويبدو أن هذا التنافس اتّسع إلى شرق إفريقيا (السودان والصومال). ما يجعلنا أكثر ميلاً إلى النظر إلى الشرق الأوسط بنظرة كلية، أو بناء تعقيدين إضافيين أعلى من التعقيدات الثلاثة السابقة، وشاملة لها: العالم العربي، وجوار العالم العربي. ما يعزّز من فكرة الإقليمية من جهة، لكنّه يزيدها تعقيداً. وهو المشهد الذي ازداد تعقيداً بعد نهاية الحرب الباردة، وبداية أشكال جديدة من التداخل العربي–الإقليمي، والعربي–الدولي، وتحديداً بعد غزو واحتلال العراق 2003.

وقد أشار دويل Doyle إلى أنه "مع نهاية الحرب الباردة، من المحتمل أن تصبح الضغوط نحو الإقليمية قوية بشكل متزايد". ونتيجة لذلك، من المحتمل أن تكون هناك ردود فعل على هذه الاتجاهات من خلال خلق أزمات إقليمية ناجمة عن زيادة المنافسة في هرم جيوسياسي تعدّدي غير مستقر. وكما ذكر رملي Rumley، فإنّ الإقليمية الجيوسياسية هي بناءٌ ناتجٌ عن ضرورات التصوّر السياسي للفواعل، وليست شيئاً يحدث بشكل طبيعي. وبالتالي، يمكن أن تكون للإقليمية الجيوسياسية نتائج إيجابية للفواعل عندما تتماشى الظروف البيئية والاتجاهات مع أهداف ومصالح الفاعل. يمكن خلق الإقليميات لتلبية وظائف وأهداف السياسة الخارجية والأمن للفواعل الجيوسياسيين (Strigunov, Manoilo, Rozhin, & Simons, 2021, p. 3). ويمكن أنّ نلاحظ هذا في الشرق الأوسط، بالتوافق تماماً مع نهاية الحرب الباردة، عبر التصورات التي بدت لصدام حسين ودفعته لغزو الكويت. لكن التغيرات الأكثر تعقيداً في إقليم الشرق الأوسط ستكون بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003.

وأكثر ما يبرز هو التأثيرات التي تحدث من خلال سلوك القوى الكبرى غير الإقليمية. يمكن لهذه الدول أن تؤثر في نظم الأمن في مجمعات الأمن الإقليمية بأربعة طرق عامة. **أولاً**، يمكن أن يكون لها مشاركة قليلة أو معدومة في مجمع الأمن الإقليمي بحيث تكون نظم الأمن مدفوعة في المقام الأول بسلوك القوى الإقليمية والهيكل الإقليمي وحده (على سبيل المثال، مجمع الأمن الإقليمي في جنوب أفريقيا الحالي). **ثانياً**، يمكن أن تؤثر على الهيكل الإقليمي بطرق تغير توزيع القدرات (على سبيل المثال، المساعدة العسكرية للاتحاد السوفيتي لمصر تحت قيادة ناصر في 1955–1972). **ثالثاً**، يمكن لهذه الدول أن تؤثر في سلوك القوى الإقليمية بطرق قد تشجّع أو تردع أو تعكس أفعالها (على سبيل المثال، الدعم العسكري السوفيتي لأنغولا مقابل جنوب أفريقيا). **رابعاً**، يمكن للقوى الكبرى غير الإقليمية أن تغيّر النظام الأمني نفسه بشكل مباشر (على سبيل المثال، غزو الولايات المتحدة للعراق في عام 2003). (Frazier & Stewart-Ingersoll, 2010, p. 734)

وهو ما ذكرناه، من أن النظام الأمني الإقليمي، ورغم ما أصابه من تغيير في عقد التسعينيات من القرن العشرين نتيجة حصار العراق وعدم قدرته على التنافس الإقليمي، إلا أنّه لم يسمح ببروز قوى إقليمية تعيد ترتيب توازن القوى الشرق الأوسطية، إلا بعد الغزو الأمريكي للعراق، حيث انطلقت مرحلة جديدة من المشروع الإيراني أدّت إلى تشارك الهيمنة مع الولايات المتحدة في الإقليم، وفرض ترتيبات أمنية تحمي مصالح وأمن المشروع الإيراني. أما الفوضى الإقليمية الناجمة عن الثورات العربية، فهي مسؤولة عن تغييرات أخرى في البنيان الأمني الإقليمي، حيث سمحت بتعزيز المشروع الإيراني، وأفسحت مجالاً (عبر بؤر الفراغ الاستراتيجي) لولوج روسيا وتركيا وفاعلين دون الدولة.

ويرى Frazier & Stewart-Ingersoll أن هذا التركيز على القوى الإقليمية مدفوع بعاملين. **أولاً**، مشابهة للحجج الواقعية الجديدة بشأن القوى الكبرى، فإنّ هذه الدول هي الأكثر احتمالية لأن يكون لديها كل من الاهتمام والقدرة على الانخراط بشكل مكثّف في تطوير نظام الأمن في منطقتها الخاصة. **ثانياً**، مشابهة للحجج البنائية، حيث أنّهما مقتنعان بأن القدرة وحدها لا تحدّد نظم الأمن. فباعتبارها الدول الأكثر نفوذاً والأقوى، فإنّ ما تفعله القوى الإقليمية بقدرتها سيكون له تداعيات جوهرية في بيئتها الأمنية. وبالتالي، فإنّ التركيز على سلوكها يوفر صورة أوضح لكيفية تشكيل نظام الأمن في سياق الهيكل، وليس فقط بسببه. لذلك، يعتبران كل من الهيكل والسلوك ضروريان لتوضيح التفاعلات الأمنية الإقليمية والنظم الأمنية الناتجة (Frazier & Stewart-Ingersoll, 2010, p. 734). وقد ذهبنا إلى ذلك عندما أشرنا إلى تحرك النظام الإقليمي الشرق الأوسطي بالتفاعل مع النظام الدولي، لكن بموازاة وليس بتبعية، وخصوصاً أن هناك خللاً في التوازن بين القوى الإقليمية والقوى الدولية المشتغلة في الشرق الأوسط، وبالتالي لم يُجبِر توازن القوى –إيران مثلاً– على الخضوع للولايات المتحدة، بل كان السياق (البنيان) الإقليمي مستقلاً عن ذلك.

ويصف بوزان وويفر (2003) ديناميكيات الأمن في مجمع الأمن الإقليمي (RSC) بأنها تمتد على مدى متّصل من العداء والصداقة وتقع في ثلاث فئات: تشكيل النزاعات، النظام الأمني، والمجتمع الأمني. يتم تحديد هذه التصنيفات بشكل أساسي بناءً على الدرجة التي تتوقع فيها الدول الأعضاء حدوث صراعات عنيفة، ومدى توافق القواعد المتفق عليها للحد من استخدام العنف عند نشوب النزاعات. ويعترفان بأن هذه التصنيفات تتوافق بشكل عام مع الثقافات الفوضوية الاجتماعية التي وصفها ويندت (1999) والتي تتراوح بين الثقافات الهوبزية واللوكية والكانتية، حيث تركز على الطريقة التي ينظر بها أعضاء النظام إلى بعضهم البعض: كأعداء، أو منافسين، أو أصدقاء. نحن أيضًا نأخذ في الاعتبار الدرجة التي تمّ فيها تهيئة الثقافات الإقليمية نحو توجهات أكثر تصادمية أو تعاونية كنتيجة نهائية لتفاعلات مجمعات الأمن الإقليمي، والتي تتأثر بشكل كبير بالقوى الإقليمية. (Frazier & Stewart-Ingersoll, 2010, p. 734)

وهذا ملاحظ في الشرق الأوسط، عبر تشكل العلاقات المعقد بين "العالم العربي" و"جوار العالم العربي" و"القوى الدولية المشتغلة في الشرق الأوسط". حيث تنتقل العلاقات بشكل مستمر بين الصداقة والتشارك والتنافس والعداء، وهو ما يجعل العلاقات التفاعلية في الإقليم غير مستقرة، مضيفة شكلاً آخر من الاضطراب إلى الفوضى الشرق الأوسطية، وهو نشير إليه عادة ب (**توجهات النزاع العقدي Decadal Conflict Trend**)، حيث يتسم كل عقد من تاريخ المنطقة، باتجاه نزاعٍ عام تشترك فيه القوى الرائدة إقليمياً والمتدخلة دولياً.

حيث يبدو أنّ المنطقة محكومة بنمط متكرّر من النزاعات المسلحة. الميزة الأساس فيه هي التكرار كل عقد من الزمن، لكنه تكرار متجدّدٌ في أسبابه، متّصلٌ بسابقه. فمع انتهاء الحرب الإقليمية الباردة الأولى بسقوط الاتحاد السوفييتي، كان العقد الأخير من القرن العشرين متصلاً بانكفاء إيران واتفاقيات السلام العربية–الإسرائيلية وتقويض قوة العراق عسكرياً عبر العقوبات، فإن العقد التالي شهد نمطاً مختلفاً تماماً، لكنه متّصل بسابقه، تمثّل في الحرب الأمريكية على العراق ضمن مشروع "عملية حرية العراق Operation Iraqi Freedom"، وما انبنى عليها من مشروع نشر الديموقراطية عبر الإكراه في العالم العربي (مشروع مُنِيَ بالإخفاق)، وكذا توسّع إيران في العراق، والتحضير لحرب إقليمية باردة جديدة، ستظهر في العقد التالي عبر الثورات والنزاعات المسلحة الأهلية والإرهاب العابر للحدود (السني والشيعي)، فيما يبدو العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين عقداً أكثر عنفاً ضمن الحرب الإقليمية الباردة الجديدة. (نعناع، تنافس الهيمنة، 2024، صفحة 199)

تنافس متعدد لملء الفراغ وقيادة الفراغ (خاتمة)

بناء على ما تقدم، يبدو أنّ الفراغ الاستراتيجي الناجم من داخل الشرق الأوسط، تسبّب في استحضار مجموعة من التنافسات الإقليمية والدولية، سعى كل منها لتعزيز مصالحه، أو لصيانة أمنه بعد تحول عدّة دول عربية إلى دول فاشلة تهدّد أمن إقليمها. وهذا ما دفعنا إلى القول إنّ التدخّل الإقليمي والدولي كانت نتيجة حتميّةً للفراغ الناشئ عن فشل الدولة العربية.

ووفقاً لدراسة أعدها عام 2007، كل من L.P. Chauvet and A.Hoeffler، فإن الكلفة السنوية لدولة فاشلة ما، تقدر بنحو 276 مليار دولار، والحصة الأكبر من هذا العبء المالي (206 مليار دولار)، تقع على عاتق البلدان المجاورة للدولة الفاشلة. وفي دراسةٍ أخرى، أجراها عام 2004، كل من James Murdoch and Tood Sandler، فإن آثار الجار السيء التي يسبّبها جارٌ فاشل، تضاعف احتمالات إخفاق الآخر/الجار الجيد إلى حدٍ كبير، ولا بد من أن يدفع هذا بالمنطقة كلّها إلى التخلف، في وقتٍ تنتقل فيه مجاميع أمراء الحرب والميليشيات والأسلحة عبر الحدود، حيث أنّ ظاهرة انعدام الاستقرار، وفق الدراسة، ظاهرة معدية، شأنها شأن ظاهرة الفقر. ووفق ذات الدراسة، فإن آثار تراجع معدل النمو الاقتصادي لهذه الدول الهشة، تمتد جغرافياً إلى دائرة نصف قطرها 800 كيلو متر في أقل تقدير. (مجموعة، 2013، الصفحات 76–77)

فيما تشـير المتغيرات الدولية، إلى أن النظام الدولي متّجِه إلى تغيير على شـكل تعدد الأقطاب، أو مُنتِجاً لآليات وأشكال غير معتادة بعد. لكن المؤكد أنّ البيئة الدولية ذاهبة نحو مزيد من السيولة، وما تفرضه من تهديدات أمنية إقليمية ودولية، على المستويات السياسية والاقتصادية والعسكرية. أي إنّ المرحلة الحالية في النظام الدولي هي مرحلة اللايقين uncertainty، وهي وفق النظرية الواقعية، مسبِّبٌ رئيسٌ للمعضلات الأمنية وتعظيم عمليات سباق التسلح والقابلية للدخول في نزاعات مسلحة (حروب استباقية ووقائية)، وخصوصاً أنّ الحروب بين الدول اتخذت أشكالاً جديدة باتت تُعرف بحروب المناطق الرمادية Gray-Zone، والتي تسمح للدول بالانخراط في حروب متعدّدة الأشكال دون إعلان للحرب ذاتها، ويبدو أن إيران وروسيا تجيدان هذا النوع من الحروب بكفاءة. ومن المتغيرات التي لابد أن نتوقف عندها في ختام هذه الورقة البحثية، هو التنافس الإقليمي/الدولي على قيادة فراغ الشرق الأوسط، أي إنّ التنافس بات على شكلين: تنافس ملء الفراغ، وتنافس قيادة الفراغ. أما ملامح هذا التنافس القيادي، فيمكن الابتداء بملاحظة المتغيرات التي تقع الآن، ويتمثل أبرزها فيما يلي:

- استمرار سعي إيران لتعزيز مكانتها ونفوذها في الشرق الأوسط، عبر دعم تحالفاتها ووكلائها.
- السعي الإسرائيلي المضادّ، ومنذ تشرين الأول/أكتوبر 2023، لتقويض المشروع الإيراني، ابتداءً من غزة، واستمراراً في لبنان، وامتداداً إلى سورية والعراق واليمن (حتى تاريخ إعداد هذه الدراسة).
- وتسعى إسرائيل لبناء تكتل عربي، يكون لها فيه مكانة قيادة، تحلّ محل الولايات المتحدة، عبر تقديم عروض لحماية أمن الخليج والدول العربية في حال تخفيض الوجود الأمريكي.
- ورغم أنّ تركيا كانت قد انضمت إلى تنسيق ثلاثي مع روسيا وإيران، إلا أنّها هي الأخرى تسعى لبناء شراكات شرق أوسطية جديدة، من خلال الانفتاح على الإمارات ومصر وسورية، وإسرائيل في مراحل محددة.
- أمّا دول الخليج فتسعى بدورها إلى تنويع تحالفاتها وشراكاتها، بغية صيانة أمنها بعد تراجع الالتزام الأمريكي بأمن المنطقة، لكنها ما تزال غير قادرة على إدارة الفراغ أو ملئه.
- في حين أنّ روسيا، القوة الأكبر حجماً في هذا التنافس، تعتقد أن مكاسبها تزداد باطراد، وهي مكاسب هيمنة ونفوذ طويل الأمد، تخترق السيادة الوطنية للدول المستهدفة، وباتت تتّخذ من سورية قاعدة للتوسّع، نحو ليبيا وسواها. بل واستخدمت سورية لأهداف عدة، منها أهداف تتعلق بالترويج لدور روسيا القيادي المحتمل في المنطقة.

وجواباً على سؤالنا:

كيف يمكن للفراغ الاستراتيجي أن يؤثر في تنافس الهيمنة المتعددة في الشرق الأوسط؟

والذي بحثنا من خلاله في دور البنية الإقليمية في هذا التنافس متعدد القوى ومتعدد لأوجه، فإنّنا نخلص إلى أنّ إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، شهد عدة انهيارات داخل الإقليم، أبرزها عقب الثورات العربية، محوّلاً مجموعة من الدول العربية إلى دول فاشلة ومنهارة (سورية، اليمن، ليبيا، السودان)، وكان قد سبقها (الصومال)، فيما تعاني دول أخرى من أعراض فشل (لبنان، العراق)، ميّز البنية الإقليمية عن سواها. ورغم تداخل التنافس مع قوى من خارج الإقليم، إلا أن البنية الإقليمية ظلّت قائمة، ولم تتخطّ حدود الإقليم، ما يؤكّد خصوصية الإقليم من جهة، ودور البنية الفوضوية المدعّمة بالدولة الفاشلة في تعزيز التنافس. ورغم تعدّد أسباب التنافس وأوجهه وقواه، إلا أنّ السبب الرئيس كان في السعي لتعزيز مصالح القوى المتنافسة، أو تشكيل حواجز داخل الإقليم للتصدي للتهديدات الأمنية النابعة منه، بحيث تبقى هذه التهديدات متفاعلة في حدود الإقليم، وهو ما يؤكّد مرة أخرى على: الإقليمية والهيكلية، أو حتى لتعزيز مساعي المهابة والهيمنة والنفوذ. واستندت جميع هذه أوجه التنافس هذه (المصلحة، التهديد، النفوذ)، إلى بؤر الفشل المتوسّعة في المنطقة.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

نعناع، عبد القادر، " تنافس الهيمنة المتعددة: جدل نظري في تفسير نزاعات الشرق الأوسط"، *مجلة جامعة الزيتونة الدولية* (حلب: جامعة الزيتونة الدولية، العدد 27، المجلد 2، أكتوبر/تشرين الأول 2024).

نعناع، عبد القادر، "أرض الفرص الاستراتيجية: انعكاس ميزان القوى في الشرق الأوسط"، *شؤون إيرانية* (القاهرة: مركز الخليج للدراسات الإيرانية، العدد 22، نيسان/إبريل 2023).

نعناع، عبد القادر، "ترتيبات النفوذ والفراغ في الشرق الأوسط: الحاجة إلى بناء تيارات سيادة وطنية (مصر نموذجاً)"، *مركز الخليج للدراسات الإيرانية*، 2022/8/22: https://alkhalej.net/p/10150344

نعناع، عبد القادر، " متغيرات شرق أوسطية: سياسات ملء الفراغ الاستراتيجي"، *المكتب الاستشاري لشؤون الشرق الأوسط* (إسطنبول: Risks and Solutions، شباط/فبراير 2022).

نعناع، عبد القادر، التنافس الدولي في المشرق العربي بعد انتهاء الحرب الباردة (دمشق: جامعة دمشق، كلية العلوم السياسية، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية غير منشورة، 2010).

مجموعة باحثين، تحرير: جرايمي هيرد، *القوى العظمى والاستقرار الاستراتيجي في القرن الحادي والعشرين: رؤى متنافسة للنظام الدولي* (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2013).

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية

Cohen, Ariel. "America's Global Retreat and the Ensuing Strategic Vacuum", *Center for Global Policy* (Washington, DC: Special Report, September 2020).

Frazier, Derrick; and Stewart-Ingersoll, Robert "Regional powers and security: A framework for understanding order within regional security complexes", *European Journal of International Relations* (UK: SAGE, April 2010, Vol. 16, Issue 4).

Ikenberry, G. John. Liberal Leviathan: The Origins, Crisis, and Transformation of the American World Order (New Jersey: Princeton University Press, Third printing, 2012).

Lynch, Marc. "The End of the Middle East: How an Old Map Distorts a New Reality", *Foreign Affairs* (New York: the Council on Foreign Relations, March/April 2022, Vol. 101, No. 2).

Pierini, Marc. "New Power Struggles in the Mediterranean", *Mediterranean Yearbook 2020* (Barcelona: The European Institute of the Mediterranean (IEMed), 2020).

Santini, Ruth Hanau. "A New Regional Cold War in the Middle East and North Africa: Regional Security Complex Theory Revisited", *The International Spectator* (London: Informa UK Limited, Taylor & Francis Group, 2017, VOL. 52, NO. 4).

Singh, Michael. "Axis of Abraham: Arab-Israeli Normalization Could Remake the Middle East", *Foreign Affairs*, Vol. 101, No. 2, March/April 2022.

Strigunov, K. S., Manoilo, A. V., Rozhin, B. A. & Simons, G. "Energy market wars as a factor of military-political: escalation in Eastern Mediterranean region: A Russian perspective", *Cogent Social Sciences* (London: Taylor and Francis, December 2021).

Waltz, Kenneth N. *Theory of International Politics* (Massachusetts: Addison-Wesley Publishing Company, 1979).

Yetiv, Steve A. and Oskarsson, Katerina. *Challenged Hegemony: The United States, China, and Russia in the Persian Gulf* (California: Stanford University Press, 2018).